

Distr.: General
23 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين

المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير، المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د-١٧) وقرار المجلس ١٨١٧ (د-٥٥) آخر المستجدات بشأن المنظورات والتطورات في مجالي التعاون الإقليمي وأعمال اللجان الإقليمية منذ دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٧.

وهذا التقرير مقسم إلى فصلين. يعرض الفصل الأول منهما المنظورات الإقليمية بشأن القضايا الرئيسية على جدول الأعمال العالمي، ومن بينها استعراض منتصف المدة المتعلق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويعترف العرض العام بالتقدم المحرز في المناطق المختلفة، ولكنه يحدد أيضا أوجه القصور في التنفيذ ويبرز أوجه التباين بين المناطق وداخل



كل منطقة وبين المناطق الحضرية والريفية في تحقيق عدد من الأهداف. ويرز التقرير التهديد الذي تمثله التحديات الجديدة، وخاصة ارتفاع تكاليف الأغذية والطاقة، التي قد توقف التقدم المحرز حتى الآن أو تعكس اتجاهه. ويقدم التقرير أيضا استعراضا إقليميا عن مسألة تمويل التنمية يعد بمثابة تمهيد لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية الذي يُعقد في الدوحة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويركز التقرير الانتباه على المسائل ذات الأولوية والتحديات المتصلة بالإجراءات الستة الرئيسية المحددة في توافق آراء مونتيري التي اعتمدت في أول مؤتمر لتمويل التنمية عقد في عام ٢٠٠٢، وذلك بقدر تعلقها بالمناطق المحددة. وعلاوة على ذلك، يلقي الفصل الأول الضوء على عدد من المبادرات الإقليمية الرامية إلى مواجهة تحديات تغير المناخ وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب كوسيلة لتحقيق التنمية وتقليل التفاوت في جميع المناطق.

ويعرض الفصل الثاني من التقرير آخر المستجدات المتعلقة بمسائل سياساتية رئيسية أخرى ذات صلة بالمناطق المعنية، تم تناولها أثناء دورات اللجان الإقليمية المعقودة على المستوى الوزاري وفي المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية الأخرى الرفيعة المستوى. ويستعرض أيضا الجهود التي بذلتها اللجان من أجل تعزيز وزيادة تماسك البعد الإقليمي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تماشيا مع قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨. ويعرض الفصل أيضا موجزا لآخر المستجدات بشأن التعاون الأقليمي بين اللجان، بما في ذلك عن طريق عقد اجتماعات دورية للأمانات التنفيذية.

وستصدر في إضافة لهذا التقرير (E/2008/15/Add.1) القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجان الإقليمية أثناء الفترة قيد الاستعراض، والتي تتطلب اتخاذ إجراء من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو العرض عليه.

وقد قدمت موجزات للدراسات والاتجاهات الاقتصادية في المناطق الخمس إلى المجلس للنظر فيها. وسوف تصدر التقارير السنوية للجان الإقليمية بمجرد توافرها عن الفترة قيد الاستعراض كملاحق للوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤٦-١ المنظورات الإقليمية بشأن جدول الأعمال العالمي
٤	١٦-١	.. تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: استعراضات منتصف المدة الإقليمية
١٠	٢٩-١٧ تمويل التنمية: الاستعراضات الإقليمية
١٧	٣٩-٣٠ تغيير المناخ: المبادرات الإقليمية
٢٢	٤٦-٤٠	.. التعاون بين بلدان الجنوب: قاطرة للتنمية وتقليل التفاوت في المناطق
٢٦	٦٣-٤٧ التطورات في مجالات مختارة للتعاون الإقليمي والأقليمي
		ألف - المسائل الأخرى المتعلقة بالسياسات التي تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى
٢٦	٥٧-٤٧
٣١	٦١-٥٨ الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: البعد الإقليمي
٣٣	٦٣-٦٢ التعاون الأقليمي بين اللجان الإقليمية

أولا - المنظورات الإقليمية بشأن جدول الأعمال العالمي

ألف - تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: استعراضات منتصف المدة الإقليمية

١ - تشير معظم التقييمات العالمية والإقليمية والوطنية، ومن بينها تلك التي أعدتها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة بالتعاون مع الشركاء من الأمم المتحدة ومن غير الأمم المتحدة، إلى تفاوت في الأداء وتباين في التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا التفاوت في الأداء ليس قائما فحسب بين الأقاليم، ولكن في داخل الأقاليم أيضا، وغالبا داخل البلد ذاته، بفروق ضخمة بين المناطق الريفية والحضرية في كثير من الحالات.

٢ - وقد حققت منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بوصفها من أنشط مناطق العالم اقتصاديا، تقدما كبيرا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وكان لهذه الإنجازات أقوى أثر في الحد من الفقر المدقع وتوفير التعليم الأساسي للجميع وتحسين الوضع بالنسبة للتفاوت بين الجنسين في الحصول على التعليم. والمنطقة ككل تسير في طريق تحقيق الهدف المتعلق بتقليل الفقر المدقع بمقدار النصف. فقد انخفضت نسبة الأفراد الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم في المنطقة من ٣٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٤ - أي أقل من نصف معدل الفقر في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا (٤١ في المائة)، مما ساعد ٣٦٧ مليون شخص على الخروج من بؤس الفقر المدقع.

٣ - ويبدو أيضا أن البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في طريقها لتحقيق التزامها بتقليل معدل الفقر المدقع في عام ١٩٩٠ إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتبين أحدث تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن نحو ١٥ مليون شخص في المنطقة ارتفعوا بأنفسهم من خارج دائرة الفقر خلال عام ٢٠٠٦ وأن عشرة ملايين آخرين لم يعودوا يعانون من العوز. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠، انخفض مجموع عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر في المنطقة إلى أقل من ٢٠٠ مليون نسمة، بل إن هذه الأعداد تناقصت أكثر في عام ٢٠٠٧.

٤ - وعلى النقيض، تبين كثير من التقارير التي نشرت في الفترة السابقة على نقطة منتصف المدة لتحقيق الأهداف، ومن بينها التقرير الذي أصدرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠٠٨ بشأن تقييم التقدم المحرز في أفريقيا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، أنه من غير المرجح للغاية أن تحقق بلدان القارة الأهداف المنشودة بحلول الموعد المستهدف. ومع ذلك، فإن الأدلة المعروضة في تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من التقارير تشير إلى أنه قد تحققت بالفعل أيضا تطورات إيجابية في السنوات الأخيرة وأن القارة تشهد تقدما في

عدد من المجالات. ففي عام ٢٠٠٧، استقر عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر شديد في البلدان الواقعة جنوب الصحراء في أفريقيا، وانخفض معدل الفقر بنسبة ٦ نقاط مئوية تقريبا منذ عام ٢٠٠٠. وتحقق أيضا تحسن كبير في النسبة الصافية للالتحاق بالتعليم الابتدائي وفي المساواة بين الجنسين وفي تمكين المرأة، على نحو ما يتضح من كون البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا سجلت أعلى حصة لمشاركة المرأة في البرلمان ذات المجلس الواحد أو في مجالس نواب البرلمان في ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٧.

٥ - ولكن هناك على أي حال تفاوت كبير داخل المنطقة نفسها وتباين في النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات الجديدة ومن بينها ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة وأثر تغير المناخ تعرض التقدم المحرز نحو بلوغ بعض هذه الأهداف للخطر أو تهدد بتراجع. وفي هذا الصدد، أظهر التقييم الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المشار إليه أعلاه أنه حدث في ٤٦ من البلدان الأفريقية المتاحة بشأنها بيانات نقصان واضح في نسبة الأفراد الذين يعاون من الجوع، ولكن الوضع تفاقم نتيجة للجفاف والاعتماد الشديد على الزراعة المروية بمياه الأمطار في أفريقيا.

٦ - وتجد مناطق أخرى نفسها في حالات مماثلة. ففي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، على سبيل المثال، برز الأمن الغذائي أيضا كأولوية حيث توجد بلدان في المنطقة، وخاصة مصر والمملكة العربية السعودية، بين البلدان المستوردة الرئيسية للحبوب في العالم. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ارتفعت الأرقام القياسية للأسعار الاستهلاكية للأغذية في أغلبية الاقتصادات الإقليمية بمعدل سنوي يتراوح بين ٦ في المائة و ٢٠ في المائة، بمتوسط قدره ١٥ في المائة خلال عام ٢٠٠٧. وتشير تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن استمرار هذا الاتجاه سيدفع ١٥,٧ مليون شخص آخرين من أمريكا اللاتينية إلى العوز، وسيحدد عدد مماثل إلى ما تحت خط الفقر.

٧ - والتفاوتات داخل الأقاليم مذهلة أيضا. فعلى سبيل المثال، فحتى في المجالات التي تحرز فيها المنطقة ككل تقدما، فهناك بلدان ومجموعات من البلدان متخلفة عن الركب، وهي حقيقة غالبا ما تحتجب وراء المتوسط الإقليمي الذي تهيمن عليه البيانات المقدمة من البلدان الكبرى. والبلدان التي تعاني من أشد صعوبات هي غالبا أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة. فكثير من أقل البلدان نموا، وخاصة تلك الواقعة في جنوب آسيا تحرز تقدما بطيئا، بل وحتى تتخلف في بعض الحالات في تقليل الفقر المدقع، والجوع بين الأطفال، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وفي تحسين

الصحة النفاسية. وتعاني جنوب آسيا أيضا من أعلى معدلات الوفيات النفاسية في العالم، حيث حدثت ١٨٨ ٠٠٠ حالة وفاة نفاسية في السنة، أو ٧٨ في المائة من مجموع حالات الوفيات النفاسية التقديرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأسرها في عام ٢٠٠٥.

٨ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بينما يحرز عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي وعدد من بلدان المغرب والمشرق تقدما في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، تتخلف كثيرا عن الركب أقل البلدان نموا والعراق وفلسطين اللذان يعانيان من صراعات، بشكل يستبعد معه أن تتمكن تلك البلدان من تلبية أغلبية الأهداف المحددة بحلول عام ٢٠١٥. وعلى أساس البيانات المتعلقة بـ ١٢ بلدا في المنطقة، تضم نسبة ٧٤ في المائة من مجموع السكان في المنطقة، ظلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر على الصعيد الوطني عند حوالي ٢٣ في المائة. وتبلغ معدلات الفقر، بين أقل البلدان نموا في المنطقة، ضعف ذلك المعدل تقريبا. ونتيجة لاستمرار الصراعات، حدثت زيادة ضخمة في الفقر في العراق وفلسطين، حيث يعيش نحو ثلث سكان العراق وحوالي نصف سكان فلسطين في فقر. وفي اليمن، عانى ٤٥,٦ في المائة من الأطفال من نقص في الوزن في عام ٢٠٠٣، مقارنة بنسبة تقل عن ٤ في المائة في البلدان الأخرى الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٩ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تتفاوت مستويات الدخول من مبلغ يزيد إلى حد كبير عن ٢٠ ٠٠٠ دولار بالنسبة لبلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، إلى مستوى منخفض يبلغ ٣ ٠٠٠ دولار بالنسبة لمولدوفا و ١ ٢٠٠ دولار بالنسبة لطاجيكستان. ونتيجة لذلك، فبينما تم إلى حد كبير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان أمريكا الشمالية وغرب ووسط أوروبا، فقد يكون من الصعب تحقيق عدد كبير من الأهداف بالنسبة لمعظم بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا وجنوب شرق أوروبا. وعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن المنطقة تسجل انخفاضا في معدلات وفيات الأطفال، فإن التقديرات الدولية تشير إلى أن سرعة الخطى في عدد من بلدان المناطق دون الإقليمية المشار إليها أعلاه ليست سريعة بالقدر الكافي لتحقيق هدف تقليل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بحلول سنة ٢٠١٥. ففي بلدان وسط آسيا وأذربيجان، على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن عددا يتراوح بين ٦ إلى ١٠ أطفال من بين كل ١٠٠ طفل لا يبلغون سن الخامسة من العمر.

١٠ - ومن حيث تفاوت الأداء نحو تحقيق مختلف الأهداف الإنمائية للألفية، تشير الأدلة إلى أن التقدم المحرز في تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع والهدف المرتبط به المتعلق

بتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم قد أحرزا نجاحا، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة في جميع المناطق. وبينما يرجح أن تحقق معظم البلدان الأفريقية هدف المساواة بين الجنسين بحلول سنة ٢٠١٥، فإن الأدلة تشير أيضا إلى أن النساء في مختلف المناطق لا يزلن أكثر عرضة للفقر ويواجهن قدرا أكبر من العقبات في التغلب عليه. وبالنسبة لـ ١٢ بلدا في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تتوافر بشأنها بيانات، فإن الرقم القياسي لتأنيث الفقر^(١) كان، حتى عام ٢٠٠٢، مستقرا نسبيا عند متوسط قدره ١٠٨,٥ سيدات لكل ١٠٠ رجل. وقد زادت هذه النسبة مع ذلك في عام ٢٠٠٨ فوصلت إلى ١١٢ امرأة لكل ١٠٠ رجل. بل إن هذا الوضع يحدث أيضا في البلدان التي لا تسودها مستويات فقر مدقع مرتفعة. وبالمثل، فإن المكاسب التي حققتها النساء في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الحصول على التعليم لم تترجم بعد إلى مزيد من المشاركة الاقتصادية والسياسية. وبصفة عامة، ظلت نسبة النساء العاملات في وظائف بأجر في القطاع غير الزراعي ثابتة عند ١٨ في المائة في جميع الأقاليم الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا منذ عام ١٩٩٠. ولم تزد النسبة المثوية للمقاعد التي حصلت عليها النساء في البرلمانات الوطنية إلا بنسبة ضئيلة منذ عام ١٩٩٠، ووصلت إلى ٨,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧، وهو رقم من بين أقل الأرقام في العالم.

الإطار ١

قياس المساواة بين الجنسين: الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية

إن الجنسانية هي عنصر شامل لعدة قطاعات في معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تمثل في الواقع تحديا يواجه تحديد مؤشرات شاملة تستخلص بشكل كافٍ التقدم المحرز بشأن المسائل الجنسانية. وللتصدي لعدم كفاية آليات الرصد ومساعدة الحكومات الأفريقية في تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية التابع لها، الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية. ويشكل الدليل أداة ترسم خريطة لمدى التفاوت في المساواة بين الجنسين في أفريقيا، وتقيّم أداء الحكومات في التصدي لهذه المسألة. وأثار هذا التقييم الذي شمل ١٢ بلدا

(١) يتعلق الرقم القياسي بالنساء بين ٢٠ و ٥٩ عاما من العمر اللاتي يعشن في مناطق حضرية. ويجاوز ١٠٠ عندما تكون نسبة النساء عالية بشكل مفرط في فئة الأسر المعيشية الفقيرة.

أفريقيا إلى أن دخل المرأة في أفريقيا يجاوز بقليل نصف دخل الرجل في معظم تلك البلدان. وعندما استخدم لتقييم أداء البلدان الأفريقية في تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية المتفق عليها، كشف الدليل أن الحكومات تقيّم تقييماً عالياً في ما يتصل بإقرار ووضع سياسات لتحقيق المساواة بين الجنسين، لكن أداءها ضعيف نسبياً عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ.

١١ - ويمثل هدف ضمان الاستدامة البيئية، وهو أيضاً من الأهداف الإنمائية للألفية، أحد التحديات التي تواجه جميع المناطق، ويحتل هذا الهدف موقعاً بارزاً على جدول أعمال الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨. فمن عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥، تناقصت نسبة الأراضي المغطاة بالغابات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٣ في المائة. وتناقصت هذه النسبة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٨,٥ في المائة خلال الفترة ذاتها، مما يعكس اتجاهها مقلماً في هذه المنطقة. وبفضل جهود إعادة زراعة الغابات في العديد من البلدان، بما فيها أذربيجان وأرمينيا والصين وفيت نام، بلغت نسبة الغطاء الحرجي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل في عام ٢٠٠٥ نفس نسبة عام ١٩٩٠. بيد أن جزءاً من النمو الاقتصادي جاء على حساب عملية إزالة الغابات في بلدان أخرى في المنطقة.

١٢ - ولم يكن التقدم المحرز في معظم المناطق كافياً لتحسين الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الأساسية. ولا تزال الفجوة بين الريف والحضر واسعة، مما يؤدي إلى تناقص الأرقام الوطنية الإجمالية في بلدان مختلف المناطق. ففي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، عادة ما تصل نسبة الأسر المعيشية التي تصلها المياه المنقولة بالأنابيب في عدد من بلدان شرق وجنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى والقوقاز أكثر من ٨٠ في المائة في الحضر، في حين أنها غالباً ما تكون منخفضة جداً في الريف. وفي ١٠ بلدان من بلدان هذه المنطقة، تقل نسبة المساكن الريفية التي تصلها المياه المنقولة بالأنابيب عن ٣٠ في المائة، مع ما ينتج عن ذلك من أثر متوقع على الصحة العامة. ومع تناقص نسبة السكان الذين لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية من ٨٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٦ في المائة في عام ٢٠٠٤، باتت منطقة آسيا والمحيط الهادئ حالياً بعيدة عن تحقيق هدف خفض هذه النسبة في المناطق الريفية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ مما يضع هذه المنطقة، على مستوى النسب، وراء منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. بمسافة بعيدة (٥١ في المائة في عام ٢٠٠٤) وبالقرب من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٧٢ في المائة في عام ٢٠٠٤). وعلى الرغم من حقيقة

أن ١٥ بلداً أفريقياً زاد إمكانية الحصول على مياه نقية في المناطق الريفية بنسبة ٢٥ في المائة، فإن هذه التغييرات لا تزال منخفضة للغاية بالنسبة لأفريقيا لدرجة تعيقها عن تحقيق الهدف المتمثل في خفض عدد السكان المحرومين من الوصول إلى مياه شرب نقية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

١٣ - وعلى مستوى جميع المناطق، إن كان بدرجات متفاوتة، تعاني البلدان البعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ أو البلدان التي تحرز تقدماً بطيئاً نحو بلوغها من عدة أوجه "قصور": فهناك "قصور في مجال النمو" و"قصور في الاستراتيجية" و"قصور في السياسات" و"قصور في التنفيذ" و"قصور في الموارد"^(٢). وتعيق أوجه القصور هذه التقدم نحو تحقيق الأهداف المرجوة. وهناك أدلة قوية تشير إلى أن غياب النمو الاقتصادي الداعم للفقراء، وغياب استراتيجيات وسياسات التنمية القائمة على تحقيق تلك الأهداف، والفشل في تنفيذ هذه الاستراتيجيات بكفاءة، وندرة الموارد المالية الكافية أعاقت العديد من بلدان المناطق الخمس جميعها عن إحراز تقدم في هذا الاتجاه.

١٤ - فعلى سبيل المثال، لا يزال متوسط معدل النمو السنوي لأفريقيا البالغ حوالي ٥,٨ في المائة أقل بكثير من معدل النمو السنوي اللازم لخفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وهو ٧ في المائة، مما يشير إلى "قصور في مجال النمو" له وزنه. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، غالباً ما لا تستند خطط التنمية الوطنية للعديد من البلدان البعيدة عن تحقيق أهدافها، إلى الأهداف الإنمائية للألفية. ونادراً ما يجري إدراج آثار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الإنفاق العام ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية، كما لا تدرج في الميزانيات السنوية اعتمادات محددة مرتبطة بالأهداف والمؤشرات، مما يشير إلى "قصور في مجال الاستراتيجية".

١٥ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على الرغم من إمكانية ملاحظة الاتجاه العام نحو الحد من الفقر في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، فإن شريحة واسعة من السكان لا تزال تعيش في حالة فقر نسبي، بل وفي حالة فقر مدقع بالنسبة لجزء منهم (المحددة بدولارين من دولارات الولايات المتحدة يومياً مع أخذ تكاليف التدفئة المرتفعة في الحسبان). وينطبق هذا الوضع بصورة خاصة على المناطق الريفية وبالنسبة للعاطلين عن العمل والعمال غير المهرة، والأقليات العرقية والمتقاعدين وكبار السن والأشخاص

(٢) انظر الوثيقة E/ESCAP/64/37. وتطبق أوجه القصور المحددة على مستوى منطقة آسيا والمحيط الهادئ على جميع المناطق الواردة في سياق هذا التقرير.

الذين لديهم مشاكل صحية. والعدد الكبير من الشباب والأمهات العازبات والنساء اللواتي يعشن داخل أسر كبيرة والكبيرات في السن المصنفات ضمن فئة الفقراء، هو دليل واضح على تأنيث الفقر. ولهذا فإن معالجة "القصور في مجال السياسات"، كالتباين بين مؤشرات السياسات المختارة، بما في ذلك مؤشر النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والنفقات الاجتماعية والتمويل، تعتبر حاسمة لتحسين قدرة البلدان البعيدة عن تحقيق الأهداف على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

١٦ - وتواجه أيضا البلدان البعيدة عن تحقيق الأهداف مشاكل متعلقة بالحكم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات بشكل فعلي على أرض الواقع. ويمثل أيضاً انعدام الموارد الكافية لتمويل الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وجهاً من أوجه القصور الواضحة والمتنامية. فقد تصل الفجوة في الموارد المالية لأقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على سبيل المثال التي تفصلها عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ إلى مستوى عال يبلغ ٨ بلايين دولار سنوياً. ومعالجة ما تعاني منه العديد من البلدان في مختلف المناطق من "قصور في مجال التنفيذ" و"قصور في مجال الموارد" يوضح ضرورة تضافر الجهود التي يبذلها جميع أصحاب الشأن، بما في ذلك الحكومات والمجتمع الدولي، بصورة أكبر في هذا الصدد. وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، ولا سيما بشأن جدول الأعمال المتعلق بالتجارة وتمويل التنمية، هو أمر حاسم لتحقيق الأهداف السبعة الأخرى في تلك المناطق. وتظهر بطاقة الأداء الإجمالية للمناطق كافة أن تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك في أفريقيا، ممكن إذا أدخلت، على المستويين الوطني والدولي، تحسينات على تدابير السياسات العامة ذات الأهداف المحددة في عدد من المجالات الحساسة. ويعتبر التعاون الدولي من أجل التصدي لآثار ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة على البلدان البعيدة عن تحقيق الأهداف والحد من تلك الآثار أولوية ملحة إذا أراد المجتمع الدولي الحفاظ على مستوى التقدم الذي أحرز حتى الآن.

باء - تمويل التنمية: الاستعراضات الإقليمية

١٧ - كررت الجمعية العامة في قرارها ١٨٧/٦٢ التأكيد على ضرورة أن يقوم مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المزمع عقده في الدوحة في أواخر عام ٢٠٠٨، بتقييم التقدم المحرز، والتأكيد من جديد على الأهداف والالتزامات، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة وتحديد العراقيل والعقبات التي ووجهت، والإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها، والتدابير المهمة لمواصلة التنفيذ وكذلك التحديات الجديدة والقضايا الناشئة. وأهابت الجمعية، في القرار ذاته، باللجان

الإقليمية أن تعقد، حسب الاقتضاء وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨، مشاورات إقليمية من شأنها أن تسهم في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي.

١٨ - واستجابت اللجان الإقليمية فعقدت مشاوراتها الإقليمية بشأن تمويل التنمية خلال فترة امتدت من نيسان/أبريل وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وجرى التركيز خلال المشاورات، التي أعدت لها اللجان دراسات ووثائق معلومات أساسية، على خصائص كل منطقة من المناطق ومجالات الأولوية فيها والتحديات التي تواجهها. وفي الوقت ذاته، جرى خلالها إبراز أوجه القصور في تنفيذ توافق آراء مونتييري في جميع المناطق، وإن كان ذلك بدرجات ونسب تركيز متفاوتة.

١٩ - ولا تزال عملية حشد الموارد المحلية من أجل التنمية تمثل تحدياً في البلدان النامية في هذه المناطق. وينطبق هذا الأمر بصورة خاصة على منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حيث تظهر بيانات الاقتصاد الكلي أن ارتفاع متوسط نسبة الادخار السنوي إلى الناتج المحلي الإجمالي كان طفيفاً، من ١٩ في المائة خلال الفترة السابقة لتوافق آراء مونتييري إلى ٢٢ في المائة خلال الفترة اللاحقة له (انظر الجدول ١). وسجلت منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضاً معدلات ادخار منخفضة، وكذلك بلدان وسط أوروبا وشرقها وجنوب شرقها، حيث بلغ متوسط معدلات الادخار فيها أقل من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى العكس، ارتفع متوسط معدل الادخار في البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من ٣٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٦. وارتفع متوسط معدل الادخار في الاقتصادات الآسيوية التي التحقت حديثاً بركب البلدان المتقدمة من ٢٩,٨ في المائة إلى ٣١,٦ في المائة خلال الفترة ذاتها، مع أن معظم هذه الزيادة في المدخرات تركزت في بضع بلدان. ويتعين تحسين البنى التحتية الأساسية للمصارف والحوكمة، كما يجب تسخير أسواق رؤوس الأموال المحتملة من أجل حشد الموارد، ولا سيما في منطقتي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الجدول ١

مؤشرات مختارة بشأن الاقتصاد الكلي لأفريقيا

المؤشر	قبل توافق آراء موننتيري (٢٠٠١-١٩٩٨)	بعد توافق آراء موننتيري (٢٠٠٥-٢٠٠٢)
(النسبة المئوية إلا إذا ذكر غير ذلك)		
البيانات الكلية		
النمو الاقتصادي	٣,٣	٤,٠
التضخم	١١,٨	٩,٢
الموارد المحلية		
الادخار/الناتج المحلي الإجمالي	١٩,٠	٢٢,٠
الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي	١٩,٧	٢٠,١
الموارد الدولية		
الاستثمار المباشر الأجنبي ^(١)	١١,٩	١٨,١
الاستثمار المباشر الأجنبي/الناتج المحلي الإجمالي	٢,١	٢,٤
التجارة		
النمو الحقيقي في الصادرات	٣,٧	٤,٩
الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي	٢٩,٠	٣٣,٠
التعاون		
المساعدة الإنمائية الرسمية	١٦	٢٨
الدين الخارجي		
الدين	٢٧٤,٠	٢٩٣,٠
الدين/الناتج المحلي الإجمالي	٦٢,٠	٤٧,٠
مجموع خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي	٥,٩	٤,٤

(أ) بلايين دولارات الولايات المتحدة.

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠٠٧)؛ البنك الدولي (٢٠٠٧)؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠٠٧).

٢٠ - وتبين تجربة الاقتصادات الناشئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تطوير المؤسسات المالية قد لا يوفر في حد ذاته الحافز الاقتصادي المأمول. فقد تم إحراز تقدم كبير في مجال تطوير المؤسسات المصرفية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولكن هذه المؤسسات المالية اتجهت إلى الاقتراض من الخارج بدل السعي الحثيث لتعزيز الادخار المحلي، وركزت على قروض الاستهلاك والاستثمار في العقارات بدل الاستثمار

في أنشطة موجهة بصورة أكبر نحو التنمية. وفي معظم البلدان النامية والبلدان الناشئة، يلزم خدمات للتمويل تشمل الجميع وخدمات محسنة للوساطة المالية من أجل تعزيز قدرة الأسر المعيشية الريفية الفقيرة والشركات الصغيرة على الحصول على الخدمات المالية.

٢١ - ولا يزال الاستثمار المباشر الأجنبي يمثل أحد أهم مصادر التمويل من أجل التنمية. وعموماً، ومنذ انعقاد مؤتمر مونتيري في عام ٢٠٠٢، تحققت زيادة في تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى مختلف المناطق. فعلى سبيل المثال، ازداد صافي تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى أفريقيا من ١١,٩ بليون دولار في المتوسط في الفترة السابقة لمؤتمر مونتيري إلى ١٨,١ بليون دولار في المتوسط في الفترة اللاحقة له. وعلى الرغم من التحسن الفعلي في استقرار الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان الأفريقية وبدء العمل بسياسات لجذب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بقي منخفضاً مقارنة بمناطق دون إقليمية نامية أخرى.

٢٢ - وقد ازدادت التدفقات الداخلة من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بصورة كبيرة في الفترة اللاحقة لمؤتمر مونتيري، حيث بلغت ٤٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٦. وتراوحت معدلات الاستثمار في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وبلدان جنوب شرق أوروبا غير الأعضاء في خارج الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء الـ ١٢ الجدد في الاتحاد الأوروبي، بين ٢٠ و ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط قدره ٢,٤ في المائة في أفريقيا. ولا يزال الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي، محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ النامية، حيث ازداد تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى هذه المنطقة بصورة ملموسة خلال السنوات القليلة الماضية.

٢٣ - وتركز مع ذلك تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي في بضع بلدان و/أو استهدف إلى حد كبير قطاع الموارد الطبيعية. وهذا صحيح بالنسبة لأفريقيا وبلدان رابطة الدول المستقلة الغنية بموارد الطاقة وكذلك بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث تحظى الصين وسنغافورة وحدهما بحوالي ٥٠ في المائة من التدفقات الداخلة إلى المنطقة. كما تتزايد، في الوقت ذاته، تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الخارجة من البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والمناطق الأخرى. ففي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بلغ مجموع الاستثمارات المباشرة الأجنبية الخارجة من ست دول تابعة لمجلس التعاون الخليجي ١٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٥، مقارنة بمجموع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة إلى الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر البالغ ١٠ بلايين

دولار. وقد يساعد تعزيز التعاون الإقليمي على تقليص التباينات فيما بين المناطق، بطرق منها تحسين مناخ الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى البلدان الأفقر في جميع المناطق.

٢٤ - ويلزم أيضا تقوية التعاون الإقليمي من أجل المساعدة في معالجة أوجه القصور في مجال التمويل التي لم تستطع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي معالجتها. ومثال ذلك التمويل من أجل تطوير البنية التحتية الأساسية. وتعاني منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على الرغم من وفرة مواردها المالية، من قصور كبير في تمويل البنية التحتية الأساسية يقدر بمبلغ ٢٠٠ بليون دولار سنوياً، بينما حصلت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على ٣,٥ في المائة فقط من مجموع مبلغ الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية الأساسية في البلدان النامية بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣. ويمكن إنشاء آليات إقليمية إما بتقوية الآليات القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة لحشد الموارد الإقليمية والدولية من أجل تطوير البنية التحتية الأساسية. ويمكن أيضاً للتعاون الإقليمي أن يساعد البلدان على تقوية بيئتها المؤسسية وسياساتها من أجل إنشاء أسواق رؤوس أموال حيوية وأكثر قوة، وتطوير أدوات أو آليات لإدارة المخاطر المالية، وخصوصاً بالنظر إلى تزايد تقلبات الأسواق المالية. وقد حققت منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مستوى عال من التكامل الاقتصادي عن طريق إبرام عدة اتفاقات دون إقليمية، بما في ذلك عن طريق الاتحاد الأوروبي، واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية. وقد اجتذب التكامل الاقتصادي على مستوى عموم أوروبا رؤوس الأموال إلى المنطقة مما عزز تزايد الاستثمارات المحلية والأقليمية، وكان بمثابة قدوة حسنة للمناطق الأخرى.

٢٥ - وثبت بوضوح في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما بلدان شرق آسيا وجنوبها الشرقي، وجود صلة بين التجارة والتنمية. واستفادت المنطقة من النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي أسهم في إخراج ملايين الأشخاص من الفقر. فعلى سبيل المثال، ضاعفت البلدان النامية في المنطقة حصتها في التجارة العالمية بثلاثة أضعاف تقريباً منذ عام ١٩٩٠. وعلى العكس من ذلك، ما زال الوضع التجاري لأفريقيا هامشياً، حيث بلغت حصتها من صادرات السلع على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٦ نسبة ٢,٨ في المائة وبلغت حصتها من صادرات الخدمات على الصعيد العالمي ٢,٤ في المائة، رغم أن قطاع التصدير يحقق حالياً نمواً قوياً في المنطقة، نتيجة زيادة أسعار السلع الأساسية. وزاد أيضاً متوسط نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في فترة ما بعد توافق آراء مونتريري (انظر الجدول ١).

٢٦ - وسواء في أفريقيا أو منطقة آسيا والمحيط الهادئ أو المناطق الأخرى، كان في الإمكان إتاحة مزيد من الفرص في إطار نظام تجاري متعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية، يتسم بقدر أكبر من التحرر. وما زالت الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية تعمل على تحرير التجارة على نحو أسرع من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، لكنها أقل كفاءة من حيث تحقيق زيادة صافية في التجارة. ولذلك، من الحيوي أن تفي المفاوضات التجارية لجولة الدوحة بوعود جدول أعمالها الإنمائي. ويتعين تفعيل مبادرة تقديم المعونة لصالح التجارة بهدف مساعدة البلدان الأفريقية النامية وغيرها من البلدان النامية، ولا سيما الأقل نمواً، على الاستفادة إلى أقصى حد من فوائد تحرير التجارة. بمعالجة العراقيل التي تعترض سبيل العرض، والمسائل المتعلقة بتحسين سياسات النقل والبنية التحتية، وأوجه تيسير التجارة، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتحسين مرافق اختبار المقاييس، وتوفير مصادر وإمدادات للطاقة وشبكات لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يمكن التعويل عليها بقدر أكبر. وبحصول منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على حصة نسبتها ٧ في المائة فقط من مجموع تدفق المعونة لصالح التجارة في عام ٢٠٠٥، تتخلف هذه المنطقة عن منطقتي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللتين استفادتتا من ٥٠ و ٣٠ في المائة من هذه المعونة على التوالي.

٢٧ - وما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدراً حيوياً للموارد بالنسبة لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولا سيما البلدان التي تفتقر إلى القدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة. ونتيجة للالتزامات الأخيرة والمشاركة الأقوى، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا إلى مبلغ متوسطه ٢٨ بليون دولار على مدى الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ (انظر الجدول ١). إلا أن الجهات المانحة ما زالت لا تتبع المسار الصحيح للوفاء بالتزاماتها، وتميل التدفقات الأخيرة للمعونة إلى التركز في قلة من البلدان والقطاعات الاجتماعية (المعونة في حالات الطوارئ وتخفيف عبء الديون). ويلزم زيادة مخصصات القطاعات المنتجة وتكثيف الجهود الرامية إلى تحسين فعالية المعونة. وقد انخفض تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان المستفيدة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في جميع الحالات تقريباً، ما عدا في حالة كل من العراق ولبنان وفلسطين. وانخفض مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من ٠,٩ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المنطقة في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥، رغم أنه زاد بالقيم الحقيقية من ١٥ بليون دولار إلى ٢٠ بليون دولار. وفي المتوسط، ظلت حصة البلدان من المساعدة الإنمائية الرسمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فيما يتعلق بالفترة من

١٩٨٠ إلى ٢٠٠٤، في حالة استقرار نسبي ما بين ١١ و ٨ في المائة في المتوسط من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. ويحتم نقصان المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى معظم البلدان المتوسطة الدخل في المناطق استخدام المعونة على نحو أكثر فعالية في هذه البلدان، ويكشف عن ضرورة قيام هذه البلدان بتحسين البيئة الاستثمارية بهدف اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة. ويلزم أيضا أن تبذل البلدان المانحة مزيدا من الجهود لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٧,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٨ - وتشير التقديرات إلى أن التحويلات المالية التي يرسلها العمال المهاجرون من البلدان النامية إلى أوطانهم بلغت أكثر من ٢٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٦، أي أكثر من ضعف مستوى المساعدة الإنمائية المقدمة من جميع المصادر. وتؤكد هذه الحقيقة تزايد أهمية التحويلات المالية بوصفها مصدرا كبيرا من مصادر التمويل الخارجي. ومن بين أعلى خمسة بلدان في العالم مستفيدة من التحويلات المالية في عام ٢٠٠٦، توجد ثلاثة بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي الهند (٢٤,٧ بليون دولار) والصين (٢٢,٥ بليون دولار) والفلبين (١٤,٩ بليون دولار). وبالنسبة للعديد من بلدان المنطقة، تتجاوز الآن التحويلات المالية إلى حد كبير ما ورد من استثمار أجنبي مباشر ومساعدة إنمائية رسمية. ويُعترف أيضا بالأهمية الحيوية للتحويلات المالية في العديد من بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي بعض البلدان المستفيدة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ورغم أن التحويلات المالية أموال خاصة، ولذلك لا ينبغي النظر إليها كبديل للمساعدة الإنمائية، فإنها مصدر مهم من مصادر التمويل الخارجي ذات الآفاق الكبيرة فيما يتعلق بالأثر الإنمائي. وثمة أدلة متزايدة تشير إلى أن التحويلات المالية تؤدي دورا حاسما في الحد من فقر الأسر المعيشية من خلال زيادة الاستهلاك والاستثمار في مجالات السكن والصحة والتعليم. كما أنها تعزز مباشرة الأعمال الحرة بتيسير إنشاء الأعمال التجارية الصغيرة من جانب أفراد الأسر المعيشية الآخرين. ويتعين زيادة التعاون الإقليمي والدولي بهدف تيسير تدفق التحويلات المالية، ولا سيما التغلب على العوائق التقنية التي تعترض تحويل الأموال وارتفاع تكاليف التحويلات، وزيادة استفادة البلدان المضيفة وبلدان الأصل على السواء من الفوائد الكبيرة المحتملة للهجرة المؤقتة.

٢٩ - ونتيجة لجهود تخفيف عبء الديون المبذولة تحت رعاية المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، انخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا من متوسط قدره ٦٢ في المائة في فترة ما قبل توافق آراء مونتيري إلى ٤٧ في المائة في فترة ما بعد توافق آراء مونتيري (انظر الجدول ١). إلا أن مستويات الدين ما زالت عالية، وتواجه البلدان غير المشتركة في المبادرة المتعلقة بالديون

صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون وحشد الموارد لتمويل تنميتها. وخلال الاجتماع السنوي المشترك الأول لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، دعا الوزراء إلى مزيد من المرونة في معايير الأهلية للاستفادة من تخفيف عبء الديون. ومن المحتمل أيضا أن تستفيد ثلاثة بلدان من منطقة آسيا والمحيط الهادئ (أفغانستان وقيرغيزستان ونيبال) من المبادرة المتعلقة بالديون.

جيم - تغير المناخ: المبادرات الإقليمية

٣٠ - قيل إن الأغلبية العظمى لمن هم أكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ هم أيضا الأقل مسؤولية عن المساهمة فيه في شكل انبعاثات غاز الدفيئة. وهذا أمر صحيح في مناطق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وفي حالة أفقر بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ورغم أن أفريقيا لا تساهم إلا بحوالي ٣,٨ في المائة من مجموع انبعاثات غاز الدفيئة، فإن بلدان القارة من بين أكثر البلدان عرضة لأثر تغير المناخ. وتعتمد اقتصادات أفريقيا بشكل كبير على الزراعة ومصائد الأسماك والحراجه والسياحة وهي عرضة بشكل خاص لسرعة التأثر بالتغيرات المناخية.

٣١ - وبالمثل، لا تساهم منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إلا بنسبة ٣ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي، في حين يتوقع أنهما ستعاني من آثار من بينها ارتفاع مستويات مياه البحر التي تهدد بغمر أجزاء كبيرة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في دلتا النيل في مصر وشط العرب في العراق، فضلا عن نقص تساقط الأمطار في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي البلدان الواقعة في أعلى مجاري الأنهار التي تزود المنطقة بحوالي ٨٠ في المائة من المياه العذبة المتجددة.

٣٢ - ورغم أن منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تساهم بكثرة في انبعاثات الطاقة على الصعيد العالمي، فإن عدة تقارير بينت أن اقتصادات بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وسكانها معرضون للخطر نتيجة الكوارث التي تعزى بشكل متزايد إلى تغير المناخ. وتهدد هذه الكوارث أيضا العديد من البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على نحو ما بينته الأحداث التي وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٨، عندما اجتاح إعصار نرجس ميانمار وضرب زلزال قوته ٨ درجات بمقياس لاينتر مقاطعة سيشوان في الصين. وحسب الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، تقع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ٧٩ في المائة من الخسائر البشرية الناجمة عن الكوارث على صعيد العالم.

٣٣ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تعطى الأولوية للحد من مخاطر الكوارث المتعددة الأخطار، بوسائل منها استخدام صندوق التبرعات الاستئماني المتعدد المانحين الخاص بترتيبات الإنذار المبكر من أمواج تسونامي في المحيط الهندي وجنوب شرقي آسيا، الذي تديره اللجنة، من أجل دعم المشاريع في تطوير خدمات استشارية متعلقة بأمواج تسونامي، وتعميم الإنذار، ونظم اتصالات مكرسة للكوارث، وبناء القدرات في مجال إجراءات التشغيل الموحدة، ورسم خرائط لمناطق الخطر على صعيد المجتمعات المحلية. وتهدف هذه الجهود إلى كفالة اتباع نهج منسق في بناء وتعزيز القدرات المتعلقة بنظام الإنذار المبكر من أمواج تسونامي على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

الإطار ٢

التعاون الأقليمي لأغراض تقييم الكوارث والحد من المخاطر

بوقوع كوارث تعزى على نحو متزايد إلى تغير المناخ، تقوم اللجان الإقليمية بتكثيف تعاونها الأقليمي لأغراض تقييم الكوارث والحد من المخاطر. وبفضل التعاون الجاري بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبنك الدولي، وبلاستفادة من منهجية اللجنة لتقدير التكاليف الاجتماعية الاقتصادية للكوارث، اجتمع خبراء من اللجنة في حلقة دراسية استضافتها سنغافو في أيار/مايو ٢٠٠٨، لمناقشة إنشاء شبكة أقليمية متخصصة في تقييم الكوارث والحد من المخاطر. وتهدف هذه المبادرة الواعدة إلى المساهمة في بناء القدرات المؤسسية الإقليمية والوطنية في هذا الميدان.

٣٤ - وكما في معظم التحديات الإنمائية المعقدة العابرة للحدود، تنفذ على نحو أفضل على المستوى الإقليمي بعض مبادرات التخفيف والتكيف الرامية إلى مواجهة أثر تغير المناخ. بمزيد من الفعالية لكنها تتطلب تنسيقاً إقليمياً. وهذا صحيح بوجه خاص فيما يتعلق بتقدير الأثر الاجتماعي الاقتصادي المترتب على تغير المناخ، بما في ذلك: تكاليف التكيف؛ والضعف الاجتماعي؛ والسياسات العامة، بما في ذلك السياسات الرامية إلى تحسين أداء الاقتصادات فيما يتعلق بكثافة انبعاثات الكربون ومواءمة الإجراءات المتصلة بالمناخ مع النمو الاقتصادي؛ وأمن الطاقة؛ وإدارة الموارد المائية والأراضي؛ ومكافحة تدهور البيئة.

٣٥ - وتواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تضم ثلثي فقراء العالم، تحديات خطيرة في موازنة الإجراءات المناخية مع النمو الاقتصادي السريع السائد الذي يحد من الفقر. وتروج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لنهج "النمو الأخضر المراعي للبيئة" كنهج إقليمي لتحقيق التنمية المستدامة. ويهدف نهج النمو المراعي للبيئة إلى تحسين النوعية الإيكولوجية للنمو الاقتصادي من خلال معالجة مجالات السياسات الرئيسية، مثل الضريبة البيئية وإصلاح الميزانية، وإقامة بنية تحتية مستدامة، وإضفاء سمة مراعاة البيئة على الأعمال التجارية، والاستهلاك والإنتاج على نحو مستدام، ووضع مؤشرات للكفاءة الإيكولوجية. وكجزء من هذا الجهود، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتنسيق مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مشاورات دون إقليمية على هامش محادثات تغير المناخ، المعقودة في بانكوك في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ برعاية الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ستعقبها مشاورات أخرى مع بلدان شمال شرق آسيا. وكان الهدف من المشاورتين بدء حوار دون إقليمي بين الدول الأعضاء بشأن العناصر الرئيسية المكونة لمنظور منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي سُندرج في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، بما في ذلك استحداث آليات لتعزيز مشاركة بلدان آسيا والمحيط الهادئ النامية بنشاط في إجراءات الحد من غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، وخيارات ابتكارية لوضع إطار عمل للمناخ لما بعد عام ٢٠١٢، واتباع نهج فعال لتعزيز إجراءات التخفيف والتكيف الوطنية في سياق التنمية المستدامة من خلال التعاون الإقليمي. ولتعزيز خيارات السياسات، تتعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع حكومة اليابان فيما يتعلق بإنشاء "بوابة منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى المناخ والتنمية"، وهي أداة لإدارة المعرفة عبر الإنترنت تُعنى بخيارات السياسات من أجل الاستفادة إلى أقصى حد من الفوائد الاجتماعية الاقتصادية والبيئية المشتركة لإجراءات الحد من تغير المناخ، وتعميم مراعاة التكيف مع تغير المناخ في التخطيط الإنمائي الوطني.

٣٦ - واستجابة لنداءات رؤساء الدول والحكومات الأفارقة وما أعربوا عنه من شواغل بشأن سرعة تأثير النظم الاجتماعية الاقتصادية والإنتاجية الأفريقية بتغير المناخ وتقلبه وضعف قدرات القارة على التخفيف والاستجابة، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا شراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي للقيام، بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية، بوضع وتنفيذ برنامج رئيسي لتسخير معلومات المناخ من أجل التنمية، وذلك بغية تشجيع ودعم إدماج إدارة مخاطر المناخ في عمليات وضع السياسات وصنع القرارات والممارسات القطاعية ذات الصلة بالموضوع على صعيد القارة. ويتمثل الهدف العام للبرنامج في تعميم مراعاة إدارة مخاطر المناخ في صميم القطاعات الحساسة من الاقتصاد.

ويهدف البرنامج بوجه خاص إلى تحقيق أهداف ملموسة في المجالات التالية: (أ) السياسات: المشاركة السياسية للدول الأفريقية في إدارة مخاطر المناخ للمساعدة في التنمية والتكيف مع تغير المناخ؛ (ب) الممارسات: تحسين الزراعة والأمن الغذائي، والموارد المائية، والصحة، والطاقة، والبيئة في البلدان الأفريقية من خلال إدارة مخاطر المناخ على نحو أفضل؛ (ج) الخدمات: تقديم خدمات معلومات كافية إلى الجهات المعنية (القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) فيما يتعلق بكامل نطاق ممارسات إدارة مخاطر المناخ اللازمة لتحقيق النتائج الإنمائية المنشودة في جميع البلدان؛ (د) البيانات والبيانات التحتية: تحسين البيانات والمنتجات التحليلية المتعلقة بإدارة مخاطر المناخ على صعيد القطاعات، ورصد تقلب المناخ وتغير المناخ، وتعزيز شبكات المراقبة ومراكز الخدمات في أفريقيا.

٣٧ - وتتعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع بلدان المنطقة لتعزيز التعاون الإقليمي، واعتماد نهج متكامل إزاء تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. وتتضمن تلك الأنشطة التعاون مع الجهود الدولية لتكرار التقييم الاقتصادي الذي أجري ضمن "استعراض شتيرين بشأن المظاهر الاقتصادية لتغير المناخ" في بلدان ومناطق دون إقليمية عديدة. وإضافة إلى ذلك، تولت اللجنة مسؤولية إجراء دراسة الحدودى التمهيدية المتعلقة بأمريكا الوسطى، التي قدمت في مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول المنطقة دون الإقليمية بشأن تغير المناخ، المعقود في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، وتشترك اللجنة أيضا مع الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين في إجراء تقييم بخصوص البرازيل وبلدان منطقة البحر الكاريبي. وفي مبادرة ذات صلة، قدمت اللجنة وجماعة دول الأنديز المساعدة إلى بلدان الأنديز في إعداد وثيقة عن أثر تغير المناخ في تلك البلدان. ونوقشت الوثيقة في مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا المعقود في ليمّا، في ١٨ أيار/مايو عام ٢٠٠٨. وتدعم اللجنة إقامة المشاريع البرنامجية لآلية التنمية النظيفة، لا سيما المشاريع التي تختص بالاستدامة الحضرية، وتدعم تبادل الآراء على الصعيدين الوطني والإقليمي بشأن سبل تخفيض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات.

٣٨ - وقد نفذت بلدان المنطقة عددا من المبادرات بدعم من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا، شملت الاعتماد والتنفيذ التدريجي للمبادرة العربية بشأن التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، وإعلان أبو ظبي بشأن الطاقة والبيئة في عام ٢٠٠٣، والإعلان الوزاري العربي بشأن تغير المناخ في عام ٢٠٠٧. وتتضمن تلك المبادرات جميعا تدابير للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره وتعزز تلك التدابير، مع تأكيد الإعلان الوزاري بوجه خاص على إدماج

السياسات التي تتصدى لمسائل تغير المناخ في جميع القطاعات في إطار سياسات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمي؛ واعتماد خطط عمل وطنية وإقليمية تختص بمسائل تغير المناخ؛ وبرامج التخفيف التي تركز على إنتاج الوقود الأنظف واستخدامه، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في كافة القطاعات، وتنويع مصادر الطاقة وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وأسهمت الجهود المنسقة التي بذلتها الإسكوا والجامعة العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في اعتماد البلدان العربية سياسات تتصل ببطاقات بيان الكفاءة في استخدام الطاقة، وآلية التنمية النظيفة، وقواعد البناء التي تكفل كفاءة استخدام الطاقة. ويجري العمل أيضا على صياغة استراتيجية عربية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته. وعلاوة على ذلك، تساعد الإسكوا البلدان الأعضاء في إعداد وتنفيذ استراتيجيات متكاملة لإدارة الموارد المائية، وتعزيز استخدام الموارد المائية وإدارتها على نحو مستدام، كجزء من مساهمتها في جهود التكيف مع تغير المناخ في المنطقة.

٣٩ - وفي الوقت الراهن، تعد بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا مسؤولة عن أعلى نسبة من انبعاثات غاز الدفيئة الناتجة عن وسائل النقل، حيث تتسبب في نسبة ٣٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للدول الأعضاء. وفي أغلب البلدان، يعزى النصيب الأكبر لانبعاثات التلوث إلى النقل البري. ويبحث حاليا المنتدى العالمي لبلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتنسيق القواعد المتعلقة بالمركبات بدائل الوقود للمستقبل، مثل غاز النفط السائل والغاز الطبيعي والهيدروجين وأنواع الوقود الحيوي، ويناقش القواعد الجديدة لتكنولوجيا المركبات التي من المحتمل أن تحقق وفورات كبيرة في الطاقة، بما في ذلك المركبات الكهربائية والتي تعمل بالبتزين والكهرباء، وأنظمة النقل الذكية، ومؤشرات ناقل السرعات. وقرر المنتدى العالمي مؤخرا ألا ينحصر التركيز في تنسيق القواعد المتعلقة بالمركبات فحسب، بل يشمل أيضا معايير جودة الوقود. وهناك أيضا عدد من الاتفاقيات البيئية للجنة الاقتصادية لأوروبا التي تعزز سياسات وتدابير التكيف والتخفيف، وتدعم التعاون الإقليمي. وثمة مثالان في هذا الصدد، هما الاتفاقية المعنية بالتلوث الجوي البعيد المدى والعايير للحدود وبروتوكولاتها، والاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية وبروتوكولها المتعلق بالماء والصحة.

الإطار ٣

تعزيز سوق استخدام الطاقة بكفاءة في أوروبا الشرقية

تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا من خلال مشروع تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في القرن ٢١ بتعزيز إقامة سوق لاستخدام الطاقة بكفاءة في أوروبا الشرقية كي يتسنى للاستثمارات المجدية من ناحية التكاليف أن توفر طريقة ممولة ذاتيا لتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة عالميا، وذلك بعدة طرق منها مشروع فرعي بدأ في أيار/مايو ٢٠٠٧، بشأن تمويل الاستثمارات التي تحقق الكفاءة في استخدام الطاقة لتخفيف حدة تغير المناخ، بدعم من شركاء شتى. وقد صممت هذه المبادرة لتعزيز إقامة سوق لاستخدام الطاقة بكفاءة في ١٢ بلدا من بلدان شرق أوروبا وجنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى لخفض انبعاثات غاز الدفيئة، بعدة طرق منها بناء القدرات وتقديم التمويل للمشاريع التي تقبل المصارف تمويلها لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال صندوق يشارك في رأس ماله القطاع العام والخاص وقيمته ٢٥٠ مليون دولار ويشرف على إدارته مديرو صناديق اختصاصيون خارجيون.

دال - التعاون بين بلدان الجنوب: قاطرة للتنمية وتقليل التفاوت في المناطق

٤٠ - من الواضح أنه قد يزرع في الأفق جنوب جديد كقوة اقتصادية هائلة. وفي كافة المناطق، تقدم البلدان الرئيسية أو مجموعات البلدان، التي يتوقع أن تكون بمثابة قوى دافعة في مناطقها، مساندة قوية للتعاون بين بلدان الجنوب.

٤١ - وقد اكتسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب طابعا ديناميا جديدا مع وجود أسرع الاقتصادات نموا في العالم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام ٢٠٠٧، استمر النمو السريع في تجارة آسيا والمحيط الهادئ. وقفزت الصادرات الإقليمية بنسبة ١٧,٥ في المائة على أساس سنوي في عام ٢٠٠٦، في حين نمت الواردات بنسبة ١٥,٥ في المائة. وفي حين أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ظلّا أهم سوقين للتصدير بالنسبة لمعظم البلدان النامية في المنطقة، فتتجه حصة متزايدة من الصادرات إلى بلدان نامية آسيوية أخرى، وخاصة إلى الصين والهند باقتصاديهما المزدهرين، مما يعزز التجارة داخل المنطقة الواحدة. وبالتوازي مع جولة الدوحة للمفاوضات التجارية، فقد اعتمدت البلدان في المنطقة اتفاقات تجارية وإقليمية وثنائية كاستراتيجية مكملة لتحرير التجارة.

الإطار ٤

اتفاقات التجارة الإقليمية: أداة مفيدة لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين

تشير قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن اتفاقات التجارة والاستثمار إلى أنه في نهاية عام ٢٠٠٧، كان هناك أكثر من ١٣٠ اتفاقا تجاريا إقليميا وثنائيا مبرما بين أعضاء اللجنة مقارنة بـ ٤٩ اتفاقا في عام ٢٠٠٠ و ١٨ اتفاقا في عام ١٩٩٠. ويمكن للاتفاقات التجارية الإقليمية، التي تعد "الخيار الأفضل التالي" للنظام التجاري المتعدد الأطراف، أن تكون أداة مفيدة للغاية في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، رغم أن الأثر الصافي لاتفاقات التجارة الإقليمية بشأن التبادل التجاري بشروط تفضيلية ليس إيجابيا على الدوام، كما أن العديد منها لا يزال دون تصديق أو تنفيذ.

٤٢ - وهناك أيضا اتفاقات تجارية إقليمية مع الشركاء، داخل المنطقة وخارجها، في إمكانها أن تقود إلى تحديد القواعد والاتجاهات التجارية مستقبلا. ويعد الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ، الذي تخدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كأمانة له، أحد تلك الاتفاقات التجارية الإقليمية. وهذا الاتفاق فريد من نوعه من حيث أنه يجمع الاقتصاديات الرائدة للصين والهند وجمهورية كوريا مع اقتصاد سري لانكا وبلدين من أقل البلدان نموا، هما بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وقد التزم أعضاء الاتفاق بتوسيع عضويته كي يتحول إلى اتفاق يمكن أن يتطور حقا إلى اتفاق تجاري لعموم آسيا والمحيط الهادئ، وطريقة رئيسية للتعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي. والاتفاق مفتوح لجميع البلدان النامية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في اللجنة. والمناقشات جارية مع عدد من البلدان، بما فيها بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى والمحيط الهادئ، بخصوص إمكانية انضمامها إلى الاتفاق.

٤٣ - وقد نمت التجارة داخل المنطقة الواحدة في مناطق أخرى أيضا، فمثلا تقدر التجارة داخل المنطقة بين الدول الأعضاء في الإسكوا، باستثناء التجارة في النفط الخام، بأنها قد ازدادت من ٢٠٩٦٣,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٣١٦٣٠,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٣، مسجلة زيادة في حصتها في مجموع التجارة من نسبة ١١ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى نسبة ١٥,٣ في المائة في عام ٢٠٠٣. والأهم من ذلك، أن التجارة داخل المنطقة الواحدة بين أعضاء الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي قد شهدت زيادة في الواردات والصادرات على السواء، مسجلة زيادة قدرها ٣٠٤,٨ في المائة في الصادرات خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٥. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أعلنت دول مجلس التعاون

الخليجي بدء سوقها المشترك بعد الاتفاق على جميع الشروط الأساسية والقيام بالأعمال التحضيرية خلال الفترة المنقضية منذ انعقاد قمة الدوحة في عام ٢٠٠٢. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ربما يفتح ظهور اتحاد روسي غني على وجه الخصوص، فرص السوق أمام العديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في المنطقة، لا سيما بلدان شرق أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وفي عام ٢٠٠٦، مثلا، كانت الواردات إلى تلك البلدان من جانب الاتحاد الروسي مسؤولة عن نسبة ١٦ في المائة من المجموع، بينما عزيت إلى الواردات داخل المنطقة نسبة ٣٠ في المائة أخرى. وتدعم الإسكوا واللجنة الاقتصادية لأوروبا، كما هو الحال مع اللجان الإقليمية الأخرى، هذه الاتجاهات عن طريق تيسير التجارة، وتقديم المساعدات والبيانات الفنية المتصلة بالتجارة.

٤٤ - وتتخطى إمكانية أن يكون التعاون بين دول الجنوب قاطرة للتنمية وتقليل التفاوت داخل المناطق وفيما بينها، المجال التجاري. فمثلا، تقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم للتكامل الإقليمي وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بين بلدان جماعة الأنديز وأمريكا الوسطى والسوق المشتركة لبلدان المحروط الجنوبي وشبكة حوار سياسات الاقتصاد الكلي. وتقوم هذه الشبكة الإقليمية، التي تتألف من مسؤولي المصارف المركزية وسلطات رفيعة المستوى في وزارات المالية في بلدان المنطقة، بتعزيز الحوار في مجال الاقتصاد الكلي وتبادل الممارسات الجيدة بين صانعي السياسات بشأن أمور منها الجوانب المالية للتقارب الاقتصادي، وإدارة الديون، ودور صناديق الاحتياطي الإقليمي. وجرى مؤخرا التركيز على مواضيع من قبيل تنسيق النظم المالية، وعدم تناسق الاقتصاد الكلي، والأسواق المالية الإقليمية. ونتيجة للتواصل الشبكي، أنشئ الفريق العامل المعني بالاقتصاد الكلي في إطار فرع أمريكا الوسطى في الشبكة لدعم العمل الفني للجنة السياسات النقدية المجلس المعني بالنقد في أمريكا الوسطى.

٤٥ - ويبدو أن نقل التكنولوجيا يعد مجالا واعدًا آخر من مجالات التعاون بين بلدان الجنوب. ويسهم مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، وهو مؤسسة إقليمية تابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في التواصل الشبكي لتبادل المعارف المتعلقة بالتنمية من خلال شبكات نقل التكنولوجيا القائمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويعزز المركز التعاون بين بلدان الجنوب لنقل التكنولوجيات السلمية بيئيا وبناء الشراكات مع المنظمات الدولية والجهات المعنية الوطنية. وتقوم اللجان الإقليمية أيضا بمتابعة تنفيذ خطط العمل الإقليمية لمجتمع المعلومات، معززة عن طريق تلك العملية، الاستراتيجيات والبرامج المتضافرة التي تكمل بعضها بعضا لنقل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بين بلدان الجنوب.

الإطار ٥

المركز التكنولوجي لخدمة التنمية في المنطقة العربية

تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على إقامة مركز تكنولوجي لخدمة التنمية تركز مهمته على مساعدة المنظمات العامة والخاصة داخل الدول الأعضاء في الإسكوا، من خلال التعاون بين بلدان الجنوب، وتحقيق التكافؤ التكنولوجي مع سائر الأمم والمناطق، والحصول على الأدوات اللازمة للتعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتعين على المركز التكنولوجي أن يعمل عن كثب مع المراكز الوطنية والإقليمية القائمة. ولكفالة أن تصبح المكتسبات التكنولوجية جزءاً متمماً للاقتصاد الوطني والإقليمي، ستوكل مهمة اكتساب التكنولوجيات الجديدة إلى المؤسسات والمنظمات الوطنية بدلاً عن المركز.

٤٦ - وهناك أمثلة عديدة أخرى على التعاون بين بلدان الجنوب داخل المنطقة وفيما بين المناطق في منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من المناطق. فمصر، مثلاً، نفذت من خلال صندوقها للتعاون الفني مع أفريقيا أكثر من ٤٥ مشروعاً إنمائياً، وقدمت المساعدات الإنسانية لما لا يقل عن ٣٠ بلداً أفريقياً. ويعد التدفق الجديد للاستثمارات والمساعدات الإنمائية إلى أفريقيا من بلدان مثل الصين والهند مثلاً آخر على التعاون الإقليمي بين بلدان الجنوب. وبالمثل، أسهمت المصارف والصناديق الإنمائية العربية المتعددة الأطراف والشائبة بتقديم أكثر من ٨٠ بليون دولار في شكل مساعدات إنمائية خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى البلدان النامية داخل العالم العربي وخارجه. وفي عام ٢٠٠٥، أعلنت قطر في مؤتمر قمة الجنوب الثاني أنها ستقيم "صندوق الجنوب للمساعدات الإنمائية الإنسانية" وتستضيفه، وأعلنت التبرع بمبلغ ٢٠ مليون دولار لمساعدة بلدان الجنوب في جهودها الإنمائية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، ومواجهة مشكلات الجوع والفقر والكوارث الإنسانية. وفي الكثير من تلك المجالات الإنمائية الاجتماعية، تقيم اللجان الإقليمية شراكات مع سائر المنظمات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها لمساعدة البلدان المستفيدة في بناء القدرات الوطنية والإقليمية اللازمة لاستخدام تلك الموارد الجديدة على الوجه الأمثل.

ثانياً - التطورات في مجالات مختارة للتعاون الإقليمي والأقليمي

ألف - المسائل الأخرى المتعلقة بالسياسات التي تناولتها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى

٤٧ - ناقشت اللجان الإقليمية على نحو نشط معظم المسائل التي جرى تسليط الضوء عليها في القسم الأول من هذا التقرير خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى أو الدورات الوزارية السنوية المعقودة منذ دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٧. وخلال الفترة قيد النظر، عقدت أربع من اللجان الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، دوراتها الوزارية السنوية أو التي تُعقد كل سنتين، كما نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدداً من الاجتماعات على المستوى الوزاري بشأن مجالات محددة، وناقشت اللجان خلالها المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات والمتصلة بإقليم كل منها.

٤٨ - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أول اجتماعاتها السنوية المشتركة بين مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة (أديس أبابا ٣١ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨). وسبق الاجتماع اجتماع مشترك للخبراء عقد من ٢٦ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٨، وكان الاجتماع هو الأول من نوعه منذ أن قرر كل من الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا عقد اجتماعات مشتركة للوزراء باعتبارها جزءاً من شراكتهما الاستراتيجية المحددة الرامية إلى مساعدة البلدان الأفريقية على التصدي لتحديات التنمية المستدامة على نحو أفضل. وقد أتاح الاجتماع أيضاً فرصة للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأعرب الوزراء عن تقديرهم في إعلان خاص بسجل اللجنة من الإنجازات الهامة في اضطلاعها بولايتها من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها، وتدعيم التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية أفريقيا. وكذلك أقر الوزراء بالدور الهام الذي يجب أن تواصل اللجنة الاضطلاع به في مجال المساعدة في التصدي لتحديات الاجتماعات الاقتصادية التي تواجه أفريقيا، ودفع برنامج التكامل إلى الأمام.

٤٩ - وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع المشترك الأول هو "مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الجديدة في أفريقيا". وركز الوزراء الأفارقة في حوارهم التفاعلي على ضرورة تنفيذ استراتيجيات ترمي إلى تحقيق النمو المستدام الذي يتشارك فيه الجميع والقائم على

قاعدة عريضة بغية تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتصدي الفعال لتحديات القرن الجديد. وأعاد الوزراء التأكيد على التزامهم بجعل إيجاد فرص العمل هدفاً صريحاً ورئيسياً لسياساتهم الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق النمو المستدام والحد من الفقر على المستويات الوطنية، والإقليمية والقارية. ونوقشت بشكل واسع مسألة ارتفاع أسعار النفط والغذاء. وتعهد الوزراء باتخاذ تدابير قوية لتنفيذ جميع دعائم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا. وجرى حث مفوضية الاتحاد الأفريقي والمصرف الأفريقي للتنمية على الانتهاء بأسرع ما يمكن من إعداد دراسة الجدوى بشأن إنشاء الصندوق الأفريقي للنفط، بغية تقديم المساعدة للبلدان المنخفضة الدخل والمستوردة للنفط. وجرى التشديد على أهمية التكامل الإقليمي في دفع برنامج التنمية الأفريقي إلى الأمام وتسريع إحراز التقدم من خلال الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وغيرها من المبادرات، بما في ذلك ترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقُطعت أيضاً التزامات محددة من أجل زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز تنمية البنية التحتية الأساسية الإقليمية والتجارة بين البلدان الأفريقية. واعتمد في الاجتماع عدد من القرارات بشأن المسائل المذكورة أعلاه وغيرها من المسائل المتعلقة بالسياسات، تشمل الميثاق الأفريقي للإحصاءات، وتعزيز البحث والتنمية والابتكار في أفريقيا، وإطار العمل الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٥٠ - وكان الموضوع الرئيسي للدورة الرابعة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعقودة في بانكوك من ٢٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ هو "أمن الطاقة والتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ" وبالرجوع إلى الدراسة الشاملة (E/ESCAP/64/34) ناقشت الوفود عدداً من المسائل شملت كفاءة الطاقة، والتسعير، ونظم الضرائب وتمويل البنية التحتية، ومصادر الطاقة المتجددة والبديلة، وتجارة الطاقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وحوكمة قطاع الطاقة، وشبكة الطاقة العابرة لآسيا. وناقش المشتركون أيضاً المسائل الاجتماعية المستجدة من قبيل الهجرة الدولية والتنمية من أجل أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية الأقل نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك في متابعة لطلب اللجنة في دورتها الثالثة والستين بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، بتنسيق وثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة المعنية بالهجرة، ويفضل أن يعقد في عام ٢٠٠٨. وقد بدأت أمانة اللجنة في إجراء نقاش مع بعض الحكومات والمنظمات الدولية والحكومية بشأن الأنشطة التعاونية الممكنة في هذا الصدد.

٥١ - وجرى خلال الدورة استعراض التقدم المحرز في التنفيذ الإقليمي لالتزامات عالمية وإقليمية مختارة، وتنفيذ أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للقرارات المتصلة بالمسائل الاجتماعية المستجدة. وفي هذا الصدد، نظمت اللجنة خلال الفترة المشمولة

بالتقرير حلقة عمل إقليمية لزيادة تعزيز "السياحة المسيرة" أي السياحة التي لا يستفيد منها قطاع السياحة فحسب بل أيضاً المعوقون وكبار السن والأسر التي تضم بين أفرادها من صغار السن وكبار السن. ونظمت اللجنة اجتماعاً رفيع المستوى بشأن الاستعراض الإقليمي لخطّة عمل مدريد الدولية المعنية بالشيخوخة عقد في ماكاو بالصين من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وجرى خلاله تحديد أوجه القصور المتبقية والحلول المقترحة لمسائل الشيخوخة في المنطقة، من قبيل حشد الموارد وتعزيز المعارف، والخبرات الفنية والقدرات من أجل التنفيذ الفعال للخطط والسياسات. واعتمدت اللجنة قرارها ٥/٦٤ بشأن إنشاء منتدى وزراء النقل الآسيويين بوصفه آلية إقليمية رسمية لتيسير التعاون الوثيق وزيادة وتيرة التفاعل، خاصة في ظل دخول الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة الطرق الرئيسية الآسيوية حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وتوقع دخول الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا حيز النفاذ في عام ٢٠٠٨. وجرى كذلك استعراض جهود اللجنة لدعم البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك من خلال استعراض منتصف المدة الإقليمي لبرنامج عمل المائي والبرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، فضلاً عن تشجيعها للتعاون فيما بين البلدان في مجال الطاقة لإفادة أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٥٢ - وعُقد قبل الدورة الرابعة والستين للجنة، مباشرة، اجتماع الهيئة الخاصة المعنية بالبلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ في يومي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. واطلعت الهيئة على نتائج الاجتماعات الاستشارية التي نظمتها اللجنة وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ الذي استضافته حكومة كاليدونيا الجديدة في نوميا في يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨. وفي إطار موضوع "تعزيز الروابط فيما بين آسيا والمحيط الهادئ من خلال التعاون الإقليمي"، استطلع قادة منطقة المحيط الهادئ وكبار الوزراء ورؤساء المنظمات دون الإقليمية والكيانات الحكومية الدولية في منطقة المحيط الهادئ السبل الكفيلة بتعزيز برامج اللجنة في منطقة المحيط الهادئ وتحديد المجالات الممكنة للتعاون بين البلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وعلى سبيل المتابعة، وبدأت اللجنة في العمل على تعزيز صوت دول المحيط الهادئ الجزرية داخل اللجنة، بما في ذلك من خلال الترتيبات الإقليمية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والطرائق المؤسسية. وستجري أيضاً أمانة اللجنة استعراضاً للتقدم الذي أحرزته منطقة المحيط الهادئ نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من أطر العمل الإنمائية الرئيسية المتفق عليها دولياً من أجل مساعدة بلدان جزر المحيط الهادئ النامية في تحديد خيارات السياسة العامة.

٥٣ - وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الخامسة والعشرين في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ في صنعاء، وكان الموضوع الرئيسي لمناقشات الوزراء هو "تمويل التنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا". وشمل جدول الأعمال كذلك مسائل أخرى جرت مناقشتها في الفصل الأول أعلاه. وعلاوة على ذلك، ناقشت الدورة السبل الكفيلة بتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية للبلدان الأعضاء، أعدت أمانة اللجنة من أجلها وثيقة معلومات أساسية عن سبل تعزيز دور المنظمات الإحصائية الوطنية في تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي أصدرتها الأمم المتحدة. وجرت كذلك مناقشة التقدم المحرز صوب إنشاء مركز للغة العربية في الإسكوا، تأسيسا على نتائج اجتماع فريق الخبراء بشأن الموضوع الذي عُقد في بيروت في يومي ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، بهدف تحديد طبيعة وأهداف المركز وأنشطته. واستعرضت الدورة أيضا نتائج تقييم ١٨ دورة للجنة وهيئتها الفرعية.

٥٤ - وكان الموضوع الرئيسي للدورة الثانية والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقودة في سانتو دومينغو من ٩ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، هو "التغير الهيكلي ونمو الإنتاجية - بعد مرور عشرين عاما: مشكلات قديمة، وفرص جديدة". وأعدت أمانة اللجنة تقريرا جرت مناقشته في حلقة دراسية، ركزت على تنويع الإنتاج والابتكار والتحالفات بين القطاعين العام والخاص من أجل صياغة استراتيجية متوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل لتعزيز التنمية في المنطقة. ونظمت وزيرة الدولة لشؤون المرأة في الجمهورية الدومينيكية وأمانة اللجنة خلال الدورة، وكجزء من المشاورات الإقليمية بشأن عملية تمويل التنمية، اجتماعا لفريق رفيع المستوى معني بالشؤون الجنسانية والتمويل. وعرضت الأمانة أيضا نتائج المؤتمر الإقليمي الحكومي الدولي الثاني المعني بالشيخوخة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في برازيليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ والدورة السادسة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، المعقودة في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفي ذلك السياق حددت البلدان الأعضاء أنشطة محددة يتعين على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاضطلاع بها خلال العامين القادمين. وقد يسرت الوثيقة التي أعدتها، أمانة اللجنة بشأن التحولات الديمغرافية وتأثيرها على التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تلك العملية، وأتاحت الوثيقة للبلدان الأعضاء أحدث المعلومات عن الاتجاهات الديمغرافية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغية مساعدتها على تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في المنطقة في حالة تتسم بتغير ديمغرافي سريع وعميق.

٥٥ - وسيجرى الاحتفال بالذكرى الستين لإنشاء اللجنة في عام ٢٠٠٨ عن طريق مجموعة من الأنشطة الخاصة على مدى العام. وكانت إحدى أبرز مظاهر الاحتفال الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى عن "اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عامها الستين: رؤى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" التي عقدت في سانتياغو في ٢٨ نيسان/أبريل. وحضر المناسبة علماء بارزون، وشملت مناقشات لاجتماعين للمائدة المستديرة شارك فيهما عدد من الرؤساء السابقين من المنطقة، والعديد من الأمراء التنفيذيين السابقين للجنة. واختتمت المناسبة بكلمة رئيس الشيلي، بوصفه ضيف الشرف. وستشمل الأنشطة الاحتفالية الأخرى إصدار منشور جديد يستعرض أبرز إنجازات اللجنة خلال عمرها الذي امتد ستين عاما ونص تكميلي عن الإسهامات الفكرية لموظفي اللجنة والمتعاونين معها وتأثيرهم على صياغة السياسات العامة.

٥٦ - ستنظم في عام ٢٠٠٩ دورة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تعقد كل سنتين. وكانت اللجنة تناولت في عام ٢٠٠٨ أربعة مجالات رئيسية للسياسات من خلال مؤتمرات عقدت على المستوى الوزاري. وناقش المشتركون في المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة الذي عقد في ليون بإسبانيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢، واعتمدوا بياناً وزارياً بعنوان "بمجمع لكافة الأعمار: التحديات والفرص"، الذي أعاد تأكيد التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية. وجرى تناول مسألة تعزيز حماية البيئة والتنمية المستدامة في المنطقة خلال المؤتمر الوزاري السادس "البيئة في خدمة أوروبا" الذي عقد في بلغراد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ونادى المؤتمر بمواصلة العمل على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، والرصد والتقييم في المجال البيئي وبرنامج استعراض الأداء البيئي. وأعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن تأييدهم بالإجماع لإجراء إصلاح بغية تعزيز فعالية عملية "البيئة في خدمة أوروبا" وضمان تماشيها باستمرار مع احتياجات وأولويات البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتضع لجنة السياسات البيئية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا خطة إصلاح بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب الشأن.

٥٧ - وفي مجال الأخشاب والغابات، عُقد المؤتمر الوزاري الخامس المعني بحماية الغابات في أوروبا، في وارسو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بشأن موضوع "الغابات لخدمة جودة الحياة". واستعرض تقييماً شاملاً لحالة غابات أوروبا واعتمد إعلاناً وزارياً وقرارين، من أجل تنفيذهما على الصعيد الوطني، يتضمنان التزامات بشأن تعزيز استخدام الأخشاب باعتبارها مادة خاماً متجددة وناقلاً متجدداً للطاقة، والعلاقة الوثيقة بين الغابات والمياه في سياق تغير المناخ. وفي مجال النقل، التقى وزراء النقل من البلدان الأوروبية والآسيوية في

شباط/فبراير ٢٠٠٨ في الدورة السبعين للجنة النقل البري التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا لمناقشة العديد من مشاكل النقل والمرور العابر، وسبل التغلب عليها. وأكدوا دعمهم لتنمية الصلات في مجال النقل بين أوروبا وآسيا بالتوقيع على إعلان وزاري، وأقروا الطرق بين أوروبا وآسيا المحددة في تقرير مشترك للجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأيدوا إنشاء آلية لضمان تنسيق الأنشطة المقبلة ورصدها.

باء - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: البعد الإقليمي

٥٨ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٦٢/٢٠٨ المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، من اللجان الإقليمية أن تواصل تطوير قدراتها التحليلية لدعم المبادرات الإنمائية على المستوى القطري، وأن تدعم التدابير المتخذة لزيادة تكثيف التعاون بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. كما طلبت الجمعية من مؤسسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ولجانه الإقليمية أن تكثف تعاونها وأن تعتمد نهجاً تستند إلى مزيد من التعاون لدعم المبادرات الإنمائية على الصعيد القطري، لا سيما بتوثيق التعاون مع نظام المنسقين المقيمين وتحسين فرص الوصول إلى القدرات التقنية لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٥٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كُنفت اللجان الإقليمية جهودها في هذا الصدد على جميع الصعد، تمشياً مع طلب الجمعية العامة. وعلى الصعيد العالمي، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وقّعت اللجان الإقليمية اتفاقاً إطارياً للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين مزاياها النسبية إلى أقصى حد والسعي لتحقيق أوجه التكامل والتآزر في عملها على الصعيدين الإقليمي والقطري. وحدد الاتفاق ثمانية من مجالات التركيز للتعاون فيها، تشمل: تيسير المنسقين المقيمين لمشاركة اللجان الإقليمية في ممارسات التحليل والتخطيط التي تقوم بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما فيها عمليات التقييم القطرية الموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وتنسيق الخدمات الاستشارية التي تقدّم إلى الحكومات؛ والتعاون في متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً على الصعيد الإقليمي، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ وإقامة شبكات إقليمية لتبادل المعارف؛ وتوفير التعاون التقني الإقليمي والأقليمي؛ وتقديم الدعم لآليات التنسيق الإقليمية؛ والتدريب المشترك للموظفين؛ والتعاون على الصعيد العالمي، بما في ذلك داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن مسائل ذات بعد إقليمي. كما وقّعت كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مذكرات تفاهم مع المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بكل منها تحدد، بمزيد من التفصيل، مجالات

التعاون والنواتج المشتركة في تلك المناطق، وشرعت في مناقشات مع المكاتب لوضع خطة إدارية من أجل تنفيذ مذكرات التفاهم. وإضافة إلى ذلك، لا تزال اللجان الإقليمية تعمل بنشاط، من خلال مكتبها في نيويورك، على تعزيز مشاركة الوكالات التي ليس لها وجود دائم، على الصعيد القطري في العمل الإنمائي، ولا سيما من خلال العمل الذي يقوم به الفريق العامل المعني بالوكالات التي ليس لها وجود قطري دائم التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الذي يرأسه منذ عامين ممثل من مكتب نيويورك. ومن شأن التقييم الذي يعده حاليا الفريق العامل عن تنفيذ خطة العمل بشأن الوكالات التي ليس لها وجود قطري دائم خلال عام ٢٠٠٧، أن يزيد من تعزيز مشاركة الوكالات واللجان الإقليمية في العمل الإنمائي على الصعيد القطري وضمان تحقيق القيمة المضافة على الصعيد الإقليمي.

٦٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، كثفت اللجان الإقليمية جهودها الرامية إلى زيادة تعزيز التعاون بين الوكالات من خلال آليات التنسيق الإقليمية التي صدر تفويض بإنشائها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٦/١٩٩٨ (المرفق الثالث). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعت ثلاث لجان إقليمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) إلى عقد اجتماعها السنوية المتعلقة بآليات التنسيق الإقليمية برئاسة نائب الأمين العام الذي جددت رئاسته. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تجتمع الآليات بشكل أكثر تواترا سواء في شكل اجتماعات عادية أو اجتماعات خاصة. وفي زيارة قام بها الأمين العام إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ترأس بنفسه أحد تلك الاجتماعات، وشجع فيها على زيادة التنسيق والتفاعل بين الآليات وأفرقة المديرين الإقليميين وتحقيق المزيد من التكامل في عمل الوكالات التي ليس لها وجود قطري دائم والوكالات الإقليمية في العمليات الوطنية دعماً لأولويات التنمية الوطنية. وتعكف اللجان حاليا، في سعيها لتحقيق أوجه التكامل والتآزر بين آليات التنسيق الإقليمية وأفرقة المديرين الإقليميين وتشجيع المزيد من التضافر في عمل الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، على إجراء دراسة بالتشاور مع شركائها، بشأن هذا الموضوع. وشاركت اللجان أيضا في أحدث الاجتماعات العالمية لأفرقة المديرين الإقليميين الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٨، وجرى التشديد فيه على أهمية السعي لتحقيق أوجه التكامل بين عمل الأفرقة وعمل اللجان، كما جرى التشجيع على مشاركة ممثلي اللجان في اجتماعات الأفرقة.

٦١ - وعلى الصعيد القطري، اضطلعت اللجان الإقليمية بدور فعال في سعي منظومة الأمم المتحدة نحو تحقيق مزيد من التضافر في تقديم خدماتها. وكانت اللجنة الاقتصادية

لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي طرفاً في مبادرة "توحيد الأداء" في كل من رواندا وأوروغواي. واللجان الإقليمية إضافة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وغيرها من الوكالات غير المقيمة، أعضاء مؤسسة للمجموعة المنشأة حديثاً المعنية "بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق". وقد أعلن بدء هذه المجموعة في حضور الأمين العام على هامش الدورة الثانية عشرة للأونكتاد، التي عقدت في أكرا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وهي تمثل مبادرة تلقى ترحيباً، يعمل من خلالها عدد من الوكالات التي ليس لها وجود قطري دائم كفريق واحد لضم خدماتها وخرتها التقنية لدعم جدول أعمال البلدان النامية لتحقيق النمو، وفقاً لأولوياتها. وفي الوقت نفسه، تواصل اللجان الإقليمية تقديم خدماتها الاستشارية حسب اختصاصاتها وتلبية للطلبات الواردة من حكومات البلدان الأعضاء فيها، وتقديم مساعدتها التقنية من خلال الموارد القيمة لبرنامج الأمم المتحدة العادية للتعاون التقني وحساب التنمية. كما تواصل اللجان بنشاط بذل جهودها الرامية لدمج البعد الإقليمي في عمليات التقييم القطرية الموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك بالتعاون مع نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

جيم - التعاون الأقليمي بين اللجان الإقليمية

٦٢ - منذ آخر فترة مشمولة بالتقرير، واصل الأمناء التنفيذيون عقد اجتماعاتهم العادية والتفاعل فيما بينهم لتعزيز التنسيق والتعاون بين اللجان الخمس، من خلال عقد خمسة اجتماعات، شملت اجتماعات على هامش أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدورة العادية للجمعية العامة، وكذلك في مناسبات رئيسية مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي عقد في بالي بإندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، والاجتماع السنوي للجان الإقليمية، الذي عقده المنسق الحالي، وهو الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في أديس أبابا، في ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتواصل الاجتماعات السنوية للجان الإقليمية إثبات قيمتها وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة لأعمال اللجان ووضعها في سعيها لتقديم أفضل ما يمكن من خدمة إلى البلدان الأعضاء. ويدين الكثير من المبادرات التي سلط هذا التقرير الضوء عليها، بالفضل في نشوتها وتنفيذها إلى تلك الاجتماعات، ومنها: السعي الحثيث للقيام بالمتابعة الإقليمية لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ واجتماعات التشاور الإقليمية بشأن تمويل التنمية؛ والتعاون في تقييم مخاطر الكوارث وإدارتها؛ والتعاون الاستراتيجي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأفرقة المديرين

الإقليميين. وعلاوة على ذلك، نُظِّم عدد من الأحداث الجانبية الرفيعة المستوى، شملت أحداثاً عن تغير المناخ في المؤتمر المعني بتغير المناخ وعن مسألة تقديم المعونة من أجل التجارة في الدورة الثانية عشرة للأونكتاد التي عقدت في أكرا. وتجري حالياً مشاورات مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تتعلق بتحسين التعاون من أجل أداء الوظائف الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما الاستعراضات الوزارية السنوية ومنتدى التعاون الإنمائي، بطرق منها عقد اجتماعات إقليمية في إطار التحضير للأحداث العالمية.

٦٣ - ووافقت اللجان الإقليمية أيضاً على مواءمة الاجتماعات السنوية لرؤساء تخطيط البرامج مع الاجتماعات السنوية للأمناء التنفيذيين التي ينظمها المنسق الحالي. وفي آخر اجتماع لرؤساء تخطيط البرامج، الذي استضافته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، جرت مناقشة مسائل هامة تتصل بتعزيز الاتساق وتبادل أفضل الممارسات بين اللجان فيما يتعلق بمسائل ذات صلة بتخطيط البرامج، والميزانية البرنامجية وإدارة البرامج. وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن المزيد من الاتساق بين اللجان في ما يلي: تطبيق الإدارة القائمة على النتائج، لا سيما في رصد خدماتها الاستشارية التقنية وتقييمها واستخدامها؛ ووضع مشاريع حساب التنمية وتنفيذها؛ وإدارة المعارف والمنشورات. ويضمن مكتب نيويورك، بصفته أمانة لاجتماعات قسم إحصاءات البيئة، وعبر مشاركته في اجتماعات رؤساء تخطيط البرامج، متابعة القرارات التي تتخذها الأمانات التنفيذية وتقديم تعليقات بشأن التوصيات ذات الصلة التي قدمها الرؤساء. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، بدأ المكتب موقعاً بعد تجديده على شبكة الإنترنت (www.un.org/regionalcommissions) باعتباره بوابة مشتركة للجان على الصعيد العالمي.